

حاشية الكشف لعبد الكريم بن عبد الجبار التبريزي (سورة البقرة من الآية 55 إلى الآية 59 أنموذجاً)

ورود باسم حمد
كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق

أ.د. صلاح احمد شلال
كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق

المخلص

يتبوأ العمل التفسيري مرتبة شريفة، فقد كثر الكلام في الإعجاز القرآني وكثرت الاتجاهات التفسيرية التي اهتمت بالوقوف على ما جاء به الله عز وجل في كتابه الحكيم، ومن بينها كتاب الكشف للزمخشري، وقد اهتم كثير من العلماء بوضع شروح لكتاب الكشف، فظهرت العديد من الكتب التي عنيت بتحقيقه، والحواشي التي ألقت عليه ومن بينها حاشية الكشف لعبد الكريم بن عبد الجبار التبريزي، وقد قام البحث بتحقيق على الحاشية بعد أن عرّف بكتاب الكشف للزمخشري وما جاء فيه.

الكلمات المفتاحية: حاشية، الكشف، التبريزي، سورة البقرة.

The Scout Footnote by Abd al-Karim ibn Abd al-Jabbar al-Tabrizi (Surat Al-Baqarah from Ayah 55 to Ayah 59 as a model)

Woroud Basim Hamad
College of Arts, Al-Iraqia University, Iraq

Prof. Dr. Salah Ahmed Shallal
College of Arts, Al-Iraqia University, Iraq

ABSTRACT

Exegetical work has an honorable rank, as there has been a lot of talk about the Qur'anic miracles and there have been many explanatory trends that have been interested in standing on what God Almighty brought in his wise book, including the book "The Scout" by Zamakhshari. I meant investigating it, and the footnotes that were written on it, including the footnote of the Scout by Abdul Karim bin Abdul Jabbar Al-Tabrizi.

Keywords: Footnote, Scout, Tabrizi, Surat Al-Baqarah.

المقدمة:

إنَّ التبحر بالعلم ميزة فضَّل الله سبحانه وتعالى بها عباده الصَّالحين المؤمنين فقد أنزل عزَّ وجل القرآن لهداية البشرية ، وقد احتوى بين دفتيه من وجوه إعجازه ما جعل العلماء يقفون أمام كلماته موقف خشوع محاولين البحث بأمانة في كلِّ ما فيها لاكتشاف خفاياها والعمل على تبيين مواضع العلم، والفكر، والمعرفة، وقد اشتهر من بين التفسيرات التي جاءت في كتاب الله المنزل تفسير الزمخشري (الكشاف)، وقد وقف على هذا التفسير كثير من العلماء بالشرح ، والتدقيق وكتابة الحواشي ومن بين هؤلاء العلماء عبد الكريم بن عبد الجبار التبريزي وما جاء به في حاشيته على الكشاف، وقد عملنا على ضبط الحاشية وتحقيق الآيات القرآنية المتعلقة بسورة البقرة من الآية 55 إلى الآية 59 في الحاشية، وقد بدأنا العمل بتمهيد و مبحثين تضمن الأول تعريفاً بالكتاب وجاء الآخر لاستعراض تفسير الآيات الموجودة في الحاشية في الجزء المختار من سورة البقرة.

تمهيد :

إنَّ القرآن الكريم بحر من العلوم شغل فكر كلِّ عالم متفكر بأحوال الدِّين والدنيا، فكثرت التفسيرات التي أخذت على عاتقها العمل على تبيين أوجه الإعجاز في متن كتاب الله الكريم ومن بينها تفسير الزمخشري (الكشاف)، وقد كثرت الحواشي على تفسير الكشاف للزمخشري لما له من أهمية عظيمة في علم التفسير، فقد اهتم صاحبه بالأوجه البلاغية والبيانية للإعجاز القرآني وعالج القضايا النحوية والدلالية محاولاً الإحاطة بأوجه علوم القرآن من كافة جوانبها ومن بين تلك الحواشي حاشية التبريزي التي عملنا على تحقيقها لنرصد الأوجه التي اهتم بها الزمخشري من خلال حاشية التبريزي.

المبحث الأول : كتاب الكشاف للزمخشري

والزمخشري : محمود بن عمر الزمخشري، لُقِّب ب (جار الله) لمجاورته الحرم المكي فترة من الزمن. وألف كتابه في التفسير وهو مجاور لبيت الله الحرام، ويقول إنه أتم تأليفه في زمن يقدره بمدة خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وهي سنتان وبضعة أشهر ، و يعتبر الزمخشري من رءوس المعتزلة، ويعد من أئمة النحو واللغة والأدب، وله في كل ذلك مؤلفات من أشهرها: «أساس البلاغة» في اللغة، «المفصل» في النحو، كتاب «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»¹.

وكتاب الكشاف هو كتاب في التفسير افتتحه صاحبه بمقدمة بيّن من خلالها أهمية علم التفسير، وما يجب على المفسر أن يتحلى به من العلم، والخبرة، والمعرفة وأوجه البيان والبلاغة، يقول الزمخشري: " اعلم أنَّ متن كلِّ علم وعمود كل صناعة- طبقات العلماء فيه متدانية، وأقدام الصنائع فيه متقاربة أو متساوية..... ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين تحقيق وحفظ كثير المطالعات، طويل المراجعات قد رجع زمانا ورجع إليه، وردَّ عليه فارسا في علم الإعراب، مقدِّماً في حملة الكتاب وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقادها يقظان النفس دراكاً للمحة وإن لطف"²

المبحث الثاني: حاشية التبريزي على الكشاف

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَ إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَ أَنْتُمْ تَنْظُرُونَ (55) ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مُوتِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (56) وَ ظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَ السَّلْوى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ مَا ظَلَمُونَا وَ لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (57) وَ إِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ سِئْتُمْ رَغَدًا وَ ادْخُلُوا الْبَابَ

سُجِدَّا وَ قُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ (58) فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (59)

قوله تعالى: (ثم قالوا: لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتهم الصاعقة⁽³⁾)، وماتوا وقام موسى يبكي، ويقول: ماذا أقول لبني إسرائيل، فإنني أمرتهم بالقتل، ثم اخترت من بينهم هؤلاء، فإذا رجعت إليهم ولا يكون معي أحد منهم، ماذا أقول لهم. فأحياءهم الله تعالى، فقاموا، ونظر⁽⁴⁾ بعضهم إلى بعض، كيف يحياه الله، فقالوا: لا تسأل الله شيئاً إلا أعطاك، فلما خرجوا بدلت طائفة منهم ما سمعت من كلام الله تعالى، وهو المراد بقوله تعالى: وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ⁽⁵⁾، وفي القائلين أيضاً اختلاف.

قال بعضهم: إنهم السبعون المختارون، كما قلنا، وهو قول ابن عباس⁽⁶⁾، وابن مسعود⁽⁷⁾ رضي الله تعالى عنهم. وقال بعضهم: جميع بني إسرائيل إلا من عصمه الله، وهو قول ابن زيد⁽⁸⁾.

وقال بعضهم: عشرة آلاف، والمختار هو القول الأول، ولذلك اختاره المصنف.

قوله: كَأَنَّ الَّذِي يَرَى بِالْعَيْنِ جَاهِرٌ، مراده أن استعمال جهرة⁽⁹⁾ ههنا على سبيل الاستعارة⁽¹⁰⁾؛ لأنها حقيقة في إظهار القول. وقد شبه الرؤية الظاهرة بالقول الظاهر⁽¹¹⁾، فاستعير لها الجهر، وكذلك في المخافة.

قوله: وفي هذا الكلام دليل، قيل: مراده بالدليل؛ تسليط الله تعالى الصاعقة؛ لأن موسى لو لم يرد عليهم القول لم يسلط الله تعالى عليهم الصاعقة؛ لأنهم لجهلهم بعدم جواز الرؤية، كانوا معذورين. والوجه أن يقال: الدليل قولهم: لن نؤمن لك⁽¹²⁾؛ لأن "لن" في النفي بمنزلة "أن" في الإثبات في وقوعها في صدر الجملة الإنكارية، فإنه لا يقال ابتداءً: لن أقيم، بل: أقيم، فكفرهم؛ لأنهم علّقوا الإيمان على الرؤية في الدنيا تعنتاً وعناداً، لا لطلب الرؤية.

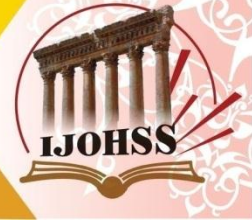
قوله: فقد جعله من جملة الأجسام أو الأعراض⁽¹³⁾، بيان ذلك على أصل المعتزلة: أن من استجاز على الله الرؤية جعله في جهة، وكل ما هو كذلك فهو متحيز، وكل متحيز إما أن يكون في محل أو لا، فإن كان في محل فهو إما غير منقسم أو منقسم، فإن كان غير منقسم إلى جهة من الجهات أصلاً، فهو الجزء الذي لا يتجزأ، وسمي الجوهر الفرد أيضاً. وإن كان منقسماً في جهة واحدة، فهو الخط، أو من جهتين فهو السطح، أو في جهات الجسم، فهو الجسم التعليمي، فالمتحيز الذي في محل⁽¹⁴⁾ إما جوهر فرد، أو خط، أو سطح، أو جسم تعليمي، والجوهر الفرد، والخط والسطح أجزاء للجسم⁽¹⁵⁾، والمتحيز⁽¹⁶⁾ الذي ليس في محل يقوم به من جملة الأجسام، والذي في المحل من جملة الأجسام⁽¹⁷⁾ أو الأعراض، فثبت أن من استجاز الرؤية على الله جعله من جملة الأجسام أو الأعراض⁽¹⁸⁾.

والجواب من طرف أهل السنة يمنع استحالة رؤية ما لا يكون في جهة، فإن ما كان في جهة يرى من جهة، وما كان لا في جهة يرى لا في جهة⁽¹⁹⁾، ولا نسلم أن من استجاز رؤية الله جعله من جملة الأجسام أو الأعراض⁽²⁰⁾؛ لأنه مبني على كونه في جهة، والله تعالى منزلة عن الجهة، وعن أن يرى في جهة. وحاصل ما ذكره المعتزلة، قياس الغائب على الشاهد من غير جامع، ولا معرفة للغائب عن الأوهام، والعقول والحواس والحكم بتسوية الحال في الدنيا والآخرة بلا دليل مخالف للنصوص.

قال الإمام⁽²¹⁾: إن رؤية الله تعالى لا تحصل إلا في الآخرة، وكان طلبها في الدنيا مستكراً، والله تعالى حكم بزوال التكليف عن العباد عند رؤيته، فكان طلب الرؤية طلباً لزوال التكليف. ولأن الدلائل على صدق موسى قد تمت وتثبت نبوته، فطلب الدليل الزائد كان تعنتاً، والمتعنت يستحق العنف، ولأنه لا يمتنع أن يكون في علم الله تعالى أن في منع الخلق عن رؤيته سبحانه وتعالى ضرباً من المصلحة المهمة، ولذلك استنكر طلب الرؤية في الدنيا، كما أن في إنزال الكتاب مفسدة عظيمة لمن لا يقبله، ولذلك استنكر طلب ذلك.

قوله: وموسى عليه السلام لم تكن صعقته موتاً، يريد صعقته التي عند طلب الرؤية، واندكالك الجبل؛ لأنها كانت غشبة لا موتاً، بدليل قوله تعالى: فلما أفاق⁽²²⁾؛ لأن الإفاقة لا تستعمل في الحياة بعد الموت، بل في الحالة الحاصلة بعد زوال المرض⁽²³⁾ أو السكر.

قيل في بعض الشروح: ما ذكره المصنف هنا يوهم أن صعقة موسى كانت في هذه المرة، وليس كذلك؛ لأنها كانت في المرة الأولى، والقوم ما كانوا معه، فذكر حال صعقة موسى عليه السلام هنا للتنبية على أنه ليس بداخل في قوله: فأخذتكم الصاعقة⁽²⁴⁾.



وقال الشارح العلامة الرّازي، غفر له: وفيه نظر، يُعرف ممّا يجيء في الأعراف، وتقديرُ نظره أنّ ما ذكره من أنّ مراد المصنّف ليس كونُ صفة موسى، وطلبه الرؤية في هذه المرّة غير صحيح⁽²⁵⁾؛ لأنّ مقتضى⁽²⁶⁾ قول المصنّف⁽²⁷⁾ في سورة الأعراف، في تفسير قوله تعالى: لئن تراني⁽²⁸⁾

قلت: ما كان طلبه الرؤية إلا ليبيّن هؤلاء الذين دعاهم سقياً وضلّوا وتبرّأ من فعلهم، وليلقّمهم الحجر، وذلك أنّهم حين طلبوا الرؤية أنكر عليهم، وأعلمهم الخطأ إلى آخر الكلام في ذلك الشرح⁽²⁹⁾، يدلّ على أنّ طلب الرؤية في المرّة الثانية، والقوم معه، فالتقدير الذي ذكره في ذلك الشرح⁽³⁰⁾ غير مطابقٍ لمراد المصنّف، والشرح مخالفٌ للمشروح⁽³¹⁾

وأقول: الوجه ما ذكره الشارح العلامة؛ لأنّ مراد المصنّف من اختيار كون طلب الرؤية في المرّة الثانية خبر كان القوم معه، إبداء العذر من طلب موسى عليه السلام الرؤية، مع كونه مُحالاً في مذهبه، دفعاً لكلام أهل السنّة حين قالوا: لو لم تكن الرؤية ممكنة، لما طلبه موسى عليه السلام، وما ذكره ذلك الشارح مبني على اختلاف الرواية⁽³²⁾، هذا وجعل المصنّف السؤال لتبيّن قومه الذين قالوا: قالوا⁽³³⁾ أرنا الله جهرة⁽³⁴⁾ خطأ عند أهل السنّة. إذ لو كانت الرؤية ممتنعة لوجب أن يُجهلهم، وبزيج شبهتهم، كما فعل بهم حين قالوا: اجعل لنا إلهاً كما لهم إلهة⁽³⁵⁾، ثم الاستدلال بالجواب؛ أي: بقوله تعالى: لئن تراني⁽³⁶⁾؛ لاستحالتها أشدّ خطأ؛ لأنّ الجواب المذكور لا يدلّ على أنّه لا يرى أبداً⁽³⁷⁾، فلا يثبت به دعوى المعتزلة، ودعوى الضرورة منه مكابرة للجهالة تحقيق الرؤية في الآخرة، وقياس الغائب على الشاهد من غير جامع.

قوله: والظاهر أنّه أصابهم ما ينظرون إليه أي: الظاهر من الأقوال، القول الأول، ولذلك قدّمه؛ لأنّ الصّحبة والجنود المسموعة من جهنم متعلّقان بحسن السمع.

قوله: أو نعمة البعث قال الزجاج⁽³⁸⁾: بعثكم بعد الموت، فأعلمكم أنّ قدرته عليكم بأيّ وجه، وإعادتهم بعد البعث لا نعمة أظهر منها⁽³⁹⁾⁽⁴⁰⁾.

قوله: أو نعمة الله التي كانت بكم⁽⁴¹⁾ بعد ما كفرتموه⁽⁴²⁾، يريد نعمة الإيمان الذي رزقهم الله تعالى بعد الكفر. ومعنى لعلمهم يشكرون⁽⁴³⁾؛ لا يعودون إلى طلب ما لا يجوز.

قوله: وثيابهم لا تشبّخ؛ أي: لا دخان لتلك النار⁽⁴⁴⁾، فكيف تشبّخ، ولا حرارة لها حتّى تبلى بحرارتها. ولا يخفى أنّ الحمل على الإطلاق أولى؛ لأنّ المقام مقام عدّ النعم.

قوله: يعني: فظلموا بأنّ كفروا هذه النعم، وجه دلالة ما ظلموا على هذا المحذوف هو أنّ الواو في وما ظلمونا يستدعي معطوفاً عليه، هو مرتّب على ما قبله، كما في قوله تعالى: وقالوا الحمد لله⁽⁴⁵⁾، بعد قوله: ولقد آتينا داوود وسليمان علماً⁽⁴⁶⁾؛ إذ المقدّر فعلاً به، وعلّما، وعرفاً حقّ النعمة فيه والفضيلة، وقالوا: الحمد لله.

والوجه أن يقال: إنّ هذا يقتضي سابقه إتيان أصل الظلم، والمعنى فعلوا الظلم، وما عاد ضرر الظلم علينا، فإنّ قلت: التقدير المذكور يقتضي كون ولكن كانوا أنفسهم يظلمون⁽⁴⁷⁾ مكرراً.

قلت: المقدّر الظلم مطلقاً، ومعنى ولكن كانوا أنفسهم يظلمون، أنّ ظلمهم ليس إلا بالنسبة إلى أنفسهم.

قوله: أريحا⁽⁴⁸⁾، بفتح الهمزة، وكسر الراء والحاء المهملة؛ قرية بالغور قريباً من بيت المقدس.

قوله: وهم لم يدخلوا⁽⁴⁹⁾ قيل: هو في معرض التعليل؛ لكون المراد بالباب باب القبة، ولا يخفى أنّه لا يدلّ إلا على عدم كون الباب باب بيت المقدس فقط، ولا دلالة على أنّ المراد بالباب باب القبة. ولعلّ المراد أنّه معلوم بالنقل أنّ المراد بالباب إما باب القبة التي تُسمّى قبة الزمان، وإما باب بيت المقدس. وإذا انتفى الثاني تعيّن الأول.

قوله: خبر مبتدأ؛ أي: خبر⁽⁵⁰⁾ مبتدأ محذوف يدلّ عليه حال المتكلم أو المخاطب، والتقدير: مسألتنا حطة، أو أمرك وشأنك يا ربنا حطة؛ أي: أن تحطّ عنا ذنوبنا. وأمثال هذه المصادر المنصوبة في الأصل تدفع للدلالة على الدوام والثبات؛ لكون الجملة اسمية، مثل: الحمد لله.

قوله: صبر جميل⁽⁵¹⁾، أو له:

يَسْكُرْ إِلَيَّ جَمَلِي طَوْل السَّرى

يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَيَّ الْمُشْتَكَى⁽⁵²⁾

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

التقدير: أمرك وشأنك، أو مطلوبنا منك صبر جميل، فإنّي مُبتلى بالتعب والسهر ممّا أنّك مُبتلى بالسرى والتأديب.

قوله: والأجود إنما كان أجود؛ ليكون مقول القول جملة مفيدة، لكن انتصابه بـ"قولوا" (53) بدون إضمار فعل بعيد من جهة المعنى، فلا بد أن يقال: التقدير خط عتاً ذنبنا خطاً، وخطاً مفعول مطلق.

قوله: أي من كان إلى آخره (54) إشارة إلى أن قوله: سنزيّد المحسنين (55) عطف على قوله: نغفر لكم (56) ويرد عليه (57): فإن قيل: المعطوف على الجواب، إن كان جواباً وجب الجزم، وإن لم يكن لم يصح قوله: إعلماً بأن كلاً منهما جواب، والجواب عنه أنه جواب معنى، وعدم الجزم لوجود السين؛ لأنه يجعل مدخوله وعداً، والسبب في إخراج الجواب في صورة الوعد إيهام أنه يفعل ذلك البتة؛ إذ السين تدل على التأكيد، كما في قوله تعالى: فسيفيكهم الله (58)، والزيادة التي بوعد الله تعالى أقطع من التي بسبب فعلهم.

قوله: أمرؤا بلفظ معناه التوبة إلى آخره هذا على التفسير المختار؛ إذ لا يسقيهم ذلك، إذا كان التقدير: أمرؤا حطة؛ أي: شأننا أن نخط في هذه القرية، ونستقر فيها.

قيل في بعض الشروح: فيه نظر؛ لأنه يجوز الابتلاء بكلمة معينة تعبداً، وحيث لم يدركوا الحكمة في تلك الكلمة بدلوها، ونقول: لهذا الكلام وجه، إلا أن الأمر بالتكلم بلفظ من غير نظر إلى معناه مع عدم مناسبة معناه للمقام، خلاف الأصل، ولذلك أحر المصنف هذا القول، وذكره بلفظة قيل.

قال المولى الشارح العلامة الرازي، غفر له: في الكلام حذف؛ لأنه بدل يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بالباء، وهو المتروك (59)، والآخر بغير الباء، وهو المأخوذ، والتقدير: فبدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غيراً.

وقال المولى المعترض، غفر له: فيه بحث (60)؛ لأن حذف أحد مفعولي بدل (61) لا يجوز؛ ولذلك فسّر المصنف بدل بـ"وضع"؛ لأنه لا يقتضي إلا مفعولاً به (62) واحداً؛ ليكون المحذوف ظرفاً، وهو جائز، والتقدير الذي ذكره عكس ما ينبغي أن يقدر، ويمكن أن ينصر كلام الشارح بمنع عدم جواز حذف أحد مفعولي بدل عند العلم به للقرينة؛ لأنه ليس من أفعال القلوب. والقياس لا يجوز في اللغة (63)، والتقدير الذي ذكره الشارح، ليس عكس ما ينبغي أن يقدر؛ لأن التبدل ليس بمعنى التغيير، بل من قولهم: بدل بخوفه أمناً، والتقدير: بدل الذين ظلموا بهذا القول قولاً غيراً على حذف الصلة، والباء في المتروك.

قوله: بالنبطية (64) النبطية بفتح النون والباء، قوم معروفون، كانوا ينزلون بالبطائح؛ بين العراقيين. قيل: أن إبراهيم عليه الصلاة (65) والسلام ولد بها.

قوله: وفي تكرير "الذين ظلموا" (66)؛ أي: قال أولاً: فبدل الذين ظلموا، ثم كرر الذين ظلموا في قوله: فأنزلنا على الذين ظلموا (67)، فوضع الذين ظلموا موضع الضمير. وفي الأعراف (68)، ذكر الضمير، حيث (69) قال: عليهم (70) ولم يكرر الذين ظلموا (71)؛ لإفادة تقييح حالهم والتسجيل عليهم بالظلم.

قوله: عطشوا في التيه شروع في تفسير قوله تعالى: وإذ استسقى موسى (72) الآية، وقد ترك الترتيب في ذكر هذه الآيات، إذ تضليل الغمام، والعطش كانا في التيه، ودخول القرية بعده، وقد ذكر بينهما لأن المراد عد النعم في مقام الامتنان، لا بيان القصة، فقدّم ما هو أجل، وأيضاً لو ذكر مرتباً، يمكن أن يتوهم أن الجميع نعمة واحدة، كما في قوله تعالى: وإذ قتلتم نفساً (73).

قوله: فدعا لهم موسى بالسقيا السقيا من قولك: سقى الله عباده الغيث.

قوله: وقيل: هو الحجر الذي وضع عليه ثوبه، روى البخاري (74) ومسلم (75)، والترمذي (76)، والنسائي (77) عن أبي هريرة (78): أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كان بنو إسرائيل يغتسلون عراً، ينظر بعضهم إلى سوءة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أدر؛ أي: ذو أدرة (79).

قال: فذهب يغتسل في موضع، فوضع ثوبه على حجر، ففر الحجر بثوبه، فجَمَحَ موسى في أثره، يقول: ثوبي يا حجر، ثوبي يا حجر، حتى نظر بنو إسرائيل إلى سوءة موسى، فقالوا: والله ما بموسى من بأس، فوقف الحجر بعدما نظروا إليه (80).

والأدرة نفخ في الخصية.

ومعنى رماه بكذا؛ عابه، ونسبه إليه (81).

والضمير في ففر، راجع إلى الحجر. وقيل: كان من رُخام. وقيل: كان مثل رأس الإنسان.

إن قيل: هذان القولان من الأقوال في الحجر المعين، فالترتيب يقتضي تقديمهما على احتمال جنسية اللام.

قلنا: إنَّ ما تقدَّم اختلافٌ في ذاتِ الحجر، وهذا اختلافٌ في صفتهِ.
قوله: **وكان من أس الجنة في نسخة المصنّف، بضمّ الهمزة، وتشديد السين، وفي بعض النسخ، بمدّ الهمزة، وهو خطأ، والمراد بالأس الأساس.**
قيل في بعض الشُّروح: الرواية المنقولة من نسخة الأصل: من أس الجنة بغير مدّ، وفي عامّة التفاسير: من أس الجنة، بالمدّ، وطوله عشرة أذرع، وهو سهو؛ لأنَّ ما ذكر في التفاسير غير مناسب لهذا المحل⁽⁸²⁾؛ لأنَّ ما ذكر في التفاسير صفة للعصا. وليس المراد هنا هو وصف العصا، بدليل الحمل على الحمار.
وقيل في بعض الشُّروح يريد شرح مولانا سعد الدّين: الحمل على الحمار إن لم يحسن في العصا، فحمل حجر طوله عشرة أذرع أبعد، وهو أيضاً سهو؛ لأنّه معجزة، ولا بُدّ في إقدار الله تعالى حيواناً ضعيفاً على حمل جسم عظيم، معجزة لرسولٍ كريم. على أنّه يحتمل أن يكون ذلك الحمار كبير الجنة، والحجر حجراً خفيفاً.
والعجب ممّن يعترف بخروج الأنهار من ذلك الحجر اليابس، ويعترف بوقوف التّابوت في الهواء، وحركته قدّام العسكر بلا رافع، ومحرّك محسوس، ويتعجب من حمل الحمار ذلك الحجر بإقدار الله تعالى خالق القوى. والقدر هذا، والمذكور في التفاسير أنّ العصا كان من أس الجنة بالمدّ، طولها عشرة أذرع، على طول موسى، ولها شعبتان يتقدان في الظلمة، واسمها عُليق، حملها آدم من الجنة، فتوارثها الأنبياء عليهم السّلام، حتّى وصلت إلى شُعيب، فأعطاه موسى عليه السّلام⁽⁸³⁾.
قوله: **وهي على هذا فاءً فصيحة، إشارة إلى التقدير الثاني، بناءً على أنّ الفاء الفصيحة في مذهبه، هي الفاء التي تدلّ على محذوف، هو سبب لما بعده، سواء كان شرطاً أو معطوفاً عليه⁽⁸⁴⁾ أو لا⁽⁸⁵⁾.**
وعند صاحب المفتاح⁽⁸⁶⁾: هي الفاء التي تدلّ على محذوف غير شرط، هو سبب لما بعد الفاء. قيل: إنّما سُمّيت فصيحة؛ لأنّه يُستدلّ بها على فصاحة المتكلّم، بها، فإنّ فيها فائدتين لا يهتدي إليهما إلّا البليغ، إحداهما: الدلالة على أنّ المأمور امتثل الأمر على الفور من غير توقّف. والثانية: أنّ المقصود بالأمر هو ذلك الأثر، ويمكن أن يقال: وجه التسمية بالفصيحة كونها مُفصحة عن محذوف. وللفاء فيما نحن فيه فائدة أخرى سوى الفائدتين العامتين المذكورتين، وهي الإيماء⁽⁸⁷⁾ إلى أنّ السبب الأصلي للانفجار أمر الله لا فعل موسى.
قيل: تقدير كونها فصيحة أولى من جعلها جوابية لقلة التقدير في الفصيحة، ولأنّ دخول الفاء الجوابية على الماضي المتصرف من غير "قد" غير جائز، وإضمارها ضعيف.
قوله: **المتصرف احتراز من غير المتصرف، مثل قوله تعالى: فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَبيراً كثيراً⁽⁸⁸⁾**، وفي الوجه الثاني نظراً لأنّ الجزاء، إذا كان ماضياً لا يلزم فيه وجود "قد" لفظاً؛ لأنّه يجوز كونه مُقدّراً أيضاً، كما في قوله تعالى: **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ⁽⁸⁹⁾**، والمشروط في الكتب النحويّة "قد" لفظاً أو معنى. قوله: **(كُلُّ أَنَاسٍ)⁽⁹⁰⁾**، إثبات الهمزة في (أناس) شائع، والشّاذ إثباتها مع اللّام.
قوله: **(مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ)⁽⁹¹⁾ من الطّعام⁽⁹²⁾**، جعل الرّزق بمعنى المرزوق، وفسّره بالطعام؛ لقوله: **كُلُوا⁽⁹³⁾**، وبالماء؛ لقوله: **(واشْرَبُوا)**. والمراد بالطعام ما دلّ عليه قوله تعالى: **(وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمُنَّ وَالسَّلْوَى)⁽⁹⁴⁾**، وبالماء ما دلّ عليه قوله تعالى: **(قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ)⁽⁹⁵⁾**، وفسّر بعض المفسّرين الرّزق بالماء، وقال: الماء مأكول باعتبار ما ينبت به، ومشروب بحسب وضعه⁽⁹⁶⁾، وهو غير مُرضي؛ لذلك تركه المصنّف؛ لأنّه لم يكن في التّيه أكلهم من زرع ذلك الماء، قيل (مولانا قطب الدّين)⁽⁹⁷⁾: لا يُقال لو كان الأكل والشّرب من الماء وجب أن يكون المراد بالماء نفس الماء، ونتائج، وهو استعمال اللفظ في مفهومه الحقيقي والمجازي معاً، وهو غير جائز؛ لأنّا نقول: إنّما يردّ هذا لو كان (من) على هذا التفسير للتبعض، وليس كذلك، بل للابتداء، والأكل والشّرب بسبب الماء، وإن كان المشروب نفس الماء، ومنه منع ظاهر، وهو أنّ ابتداء⁽⁹⁸⁾ الأكل ليس من الماء، بل ممّا ينبت منه. ويمكن أن يُجاب بوجه آخر، وهو أنّ (من) غير متعلّق بالفعلين معاً بل في الكلام حذف، والتقدير: **كُلُوا من رزق الله، واشربوا من رزق الله، حذف الأوّل لدلالة القرينة عليه.**
قوله: **(مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ)⁽⁹⁹⁾**، لا بدّ فيه من تقدير عائد مثل (به أو منه).
قوله: **(لأنّهم كانوا متمادين فيه¹⁰⁰)**، مراده أنّ الكلام وارد على نهج حالهم؛ لأنّهم كانوا متمادين في الفساد، فنهى عن التّماذي، على أسلوب قوله تعالى: **(لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا¹⁰¹)** أضعافاً مضاعفةً، وإلا فالفساد منهى عنه منكر على

أي وجه كان، والحال متعلق بالفعل؛ أي: تماديكم في الفساد في حال الإفساد ينبغي ألا يكون، أو بالنفي والتقدير: أطلب منكم في حال إفسادكم أن لا تنمادوا في الإفساد⁽¹⁰²⁾ قيل في بعض الشروح: سمعنا أن قوله: (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)⁽¹⁰³⁾، احتجوا به على أنه حال مؤكدة من جملة فعلية، ولما ذهب إلى أن الحال مؤكدة لا تجيء إلا مقررّة لمضمون جملة اسمية، على ما صرح به في المفصل⁽¹⁰⁴⁾، أراد بيان التباين بين العتي والفساد حتى لا يلزم التأكيد، وفيه بحث؛ لأن عدم جواز كون الحال مؤكدة مقررّة لمضمون جملة فعلية⁽¹⁰⁵⁾، ممنوع، بدليل قول المصنف في تفسير قوله تعالى: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ)⁽¹⁰⁶⁾، إن قائماً⁽¹⁰⁷⁾ حال مؤكدة، مع أنه مقررّر لمضمون جملة فعلية. والقول المختار عند المصنف ما ذكر في هذا الكتاب، ولا غيره، بما في المفصل⁽¹⁰⁸⁾؛ لأنه مخالف لما ذهب إليه المحققون من النحاة، ولذلك قال الشيخ الرضي، وبعض شراح المفصل: إن الحال مؤكدة قد تكون مقررّة لمضمون جملة فعلية⁽¹⁰⁹⁾.

وقيل في بعض شروح الكافية⁽¹¹⁰⁾: إن الحكم بكون الحال مؤكدة⁽¹¹¹⁾ مقررّة لمضمون جملة اسمية، على الأغلب، وإلا فقد يجوز الحال مؤكدة من الجملة الفعلية، إذا كانت في معنى الاسمية، من حيث الثبات. وقال ابن مالك في شرح التسهيل⁽¹¹²⁾: الحال مؤكدة قسماً، أحدهما ما يؤكد عامله، مثل: (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)⁽¹¹³⁾، والآخر ما يؤكد جملة لا عمل لجزئها، يجوز: زيد أبوك عطوفاً. فالوجه أن يقال: ذكر التمادي في الكتاب؛ لبيان معنى العتي فقط.

قوله: (فَنَزَعُوا إِلَى مَكْرِهِمْ)؛ أي: اشتاقوا إلى أصلهم. وأجم معناه: كره. قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ أَنْهُمَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ)، والمراد من الوحدة على الأول، ما لا يختلف، أعني: النهج الواحد، وعلى الثاني: الوحدة النوعية باعتبار كونه ناعماً لذيذاً، مثل طعام أهل الترفه. قوله: (يَخْرُجُ لَنَا)؛ أي: من عدم إلى الوجود، أو من الأرض، الفوم: الثوم، على لغة التغلبيين⁽¹¹⁴⁾ من العرب، فإنهم مُعاقبون بين الفاء والتاء، يقولون لصمغ العرفط: معافير ومعاثير، وللقبر جدت وجذفت. وقيل: الحنطة، وقيل: الحمص على لغة أهل الشام، وقيل في الشروح: الحمل على الثوم أوفق بالعدس وبالصل؛ لأن العدسية يطبخ بالثوم والصل، ويمكن أن يقال: الحمل على الحنطة أوفق بالعدس؛ لأنهما من الحبوب المأكولة⁽¹¹⁵⁾.

قوله: (الْفَرْقَبِيُّ)، هو رجل من أهل القرآن، منسوب إلى موضع يُسمى بفرقوب، وذكر الجوهري أن الفرقبية ثياب⁽¹¹⁶⁾ بيض من الكتان. ويُقال: ثوب فرقبي، وثرقبي⁽¹¹⁷⁾ لضرب من ثياب مصر. وقيل: الفرقبي، هو الذي يذوق الذهب ويرققه⁽¹¹⁸⁾.

قوله: (أَدْخَلُوا مِصْرَ)⁽¹¹⁹⁾ أسماء المواضع قد تعتبر من حيث المكانية، فيذكر، ويُعتبر من حيث الأرضية فتؤنث. ومصر⁽¹²⁰⁾ إن جعل علماً واعتبر كونه بلداً، منصرف، وإن كان فيه العلمية والتأنيث، لسكون وسطه، وإن اعتبر كونه أصلاً ما بنيت⁽¹²¹⁾، وإن جعل اسم جنس، فلا سبب فيه، وهو أنسب بقوله تعالى: (أَدْخَلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ)⁽¹²²⁾؛ أي: الشام. وإن جعل مُعَرَّب "مِصْرَ" اسم⁽¹²³⁾، يجوز صرفه لعدم الاعتداد بالجمعة مع وجوب التعريب والتغيير.

قوله⁽¹²⁴⁾: (أَوْ أَلْصَقَتْ) إلى آخره، مراده أن في الدلالة استعارة بالكناية⁽¹²⁵⁾، حيث شبهت بالقبة، و(ضُرِبَتْ) استعارة تبعية تحقيقية⁽¹²⁶⁾، بمعنى الإحاطة، أو اللزوم، لا تخيلية، قرينة للاستعارة بالكناية، وما ذكر في بعض الشروح (المراد شرح الطيبي) من أن الاستعارة إما في الدلالة تشبيهاً بالقبة، فهي مكنية، وإثبات الضرب تخييل، وإما في الفعل، أعني: ضربت، تشبيهاً للإصاق الدلالة، ولزومها بضرب الطين على الحائط، فهي تصريحية تبعية⁽¹²⁷⁾، غير مرضي عند أئمة البيان، لما مر في بحث (نقض العهد): إن قرينة الاستعارة بالكناية⁽¹²⁸⁾ لا يلزم أن يكون استعارة تخيلية؛ لأنه يجوز أن يكون استعارة حقيقية⁽¹²⁹⁾. وقيل: ليست الآية من باب الكناية في الإثبات، كما ذهب إليه البعض، كما في قول زياد⁽¹³⁰⁾.

إن السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قَبَةِ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ
لأنه إنما يكون منها، لو كانت التلاوة: جعلت الدلالة في قبة ضربت على اليهود. وقلت: الحق كلام من ذهب إلى أنها من باب الكناية؛ لأن وجود الاستعارة لا ينافي الكناية، والكلام بجملة كناية عن الدلالة. واعتبر بقولك، جعلت الدلالة

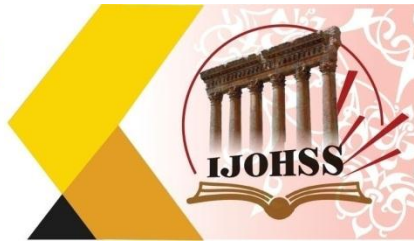
محيطاً بهم كالفئة، تجذب الكناية بحالها، وما قيل، ولو كانت التلاوة إلى آخره، ليس بشيء؛ لأنه غير لازم، والكناية متحققة بدونه. غاية ما في الباب أن ما ذكره أيضاً كناية⁽¹³¹⁾ بعبارة أخرى.

خاتمة

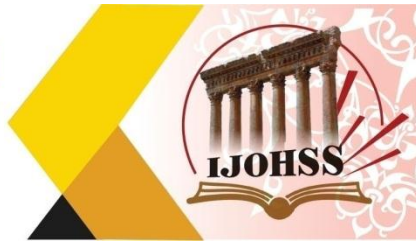
وعليه فقد عمد التبريزي على وضع حاشية على الكشف لدراسة الآيات الكريمة والتعليق على النقص الوارد فيها وبيان مقاصد الزمخشري في كل جملة تفسيرية فيها، وقد جاء تفسيره للآيات من 55 إلى 59 في سورة البقرة متضمناً الأوجه البلاغية، والبيان، والإعراب التي استوقفته في تلك الآيات.

الهوامش والمصادر

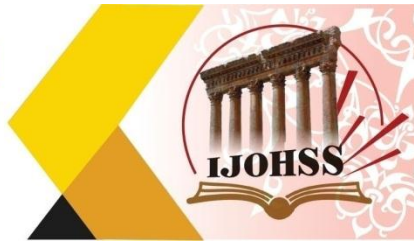
- ¹مباحث في إعجاز القرآن، مصطفى مسلم، ص53
- ²الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، حاشية ابن المنير الاسكندري، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، ج1، ص2.
- (3) - سورة البقرة، الآية: 55.
- (4) في ب و ج: نظروا.
- (5) - سورة البقرة، الآية: 75.
- (6) - ابن عباس: سبق تخريجه.
- (7) - ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود الهذلي، صحابي، وفقية، وراو للحديث النبوي الشريف، هاجر الهجرتين، ت:32هـ. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج1/461-470، وتهذيب الكمال، المزي، ج16/121-122.
- (8) - ابن زيد: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ت:180هـ، من صغار الصحابة، مفسر ومحدث عدل روى الحديث عن أبيه، أخرج له الترمذي، وابن ماجه. الأعلام، الزركلي، ج3/7-3.
- (9) - سورة البقرة، الآية: 55.
- (10) - الاستعارة: فن بلاغي مجازي، وهو تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه، ينقسم إلى نوعين بحسب المحذوف من ركني التشبيه. ذلك أين تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه، ما يخص المشبه به. ينظر: مفتاح العلوم، للإمام أبي بكر، محمد بن علي السكاكي "ت626هـ"، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م، ص369.
- (11) - سقط من ب و د.
- (12) - سورة البقرة، الآية: 55.
- (13) - الأعراس جمع مفردة عَرْض، وهو ضدّ الجواهر، والعُرْ مادي ملموس، أمّا الجوهر فهو روحي غير ملموس، وهو الجانب الإلهي في الإنسان. اللسان، ابن منظور، مادة "عرض".
- (14) - زيادة في ب.
- (15) - سقط من ج.
- (16) - زيادة في ب.
- (17) - سقط من ب.
- (18) - سقط من د.



- (19) - سقط من د وب.
- (20) من قوله والجواب من طرف أهل السنة إلى هنا من د.
- (21) - يريد الرّازي، ينظر: تفسير الرّازي، ج13/13.
- (22) - سورة الأعراف، الآية: 143.
- (23) في ج زاد : أو الغشي.
- (24) - سورة البقرة، الآية: 55.
- (25) - سقط من ب.
- (26) - زيادة في ب.
- (27) - سقط من د من قوله: ليس كون صعقة موسى إلى هنا..
- (28) - سورة الأعراف، الآية: 143.
- (29) - زيادة في د وب.
- (30) - زيادة في د وب.
- (31) زاد في ج : وما ذكره الشارح المعترض مبني على اختلاف الرواية.
- (32) - سقط من باقي النسخ.
- (33) - زيادة في د.
- (34) - سورة النساء، الآية: 153.
- (35) - سورة الأعراف، الآية: 138.
- (36) - سورة الأعراف، الآية: 143.
- (37) زاد في ج: وإلا كان دألاً عليه لو كان الجواب لن أري.
- (38) - الزّجاج: هو أبو إسحاق الزّجاج، بن محمّد بن سهل الزّجاج البغداديّ، 241-311هـ، أحد نحاة العصر العباسيّ، له عدد من المصنّفات في اللغة والنحو. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج8/5، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ج31/1، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج130/1، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج360/14.
- (39) - معاني القرآن وإعرابه المختصر في إعراب القرآن ومعانيه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجاج ت: 311هـ، تح: أحمد عبد الرحمن وفتحي حجازي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2007م، ج113/1، وتفسير القرطبيّ، ج82/14، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحديّ النيسابوريّ ت: 468هـ، تح: أحمد حميدة و أحمد الجمل وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ج549/2.
- (40) - زيادة في د.
- (41) - زيادة في د.
- (42) - سقط بعد ما كفرتموه من باقي النسخ.
- (43) - إبراهيم/37.
- (44) زاد في باقي النسخ: التي تنزل.
- (45) - سورة النمل، الآية: 15.



- (46) - سورة النمل، الآية: 15.
- (47) - سورة البقرة، الآية: 57.
- (48) أريحا: بلدة في فلسطين، تقع على الضفة الغربية لنهر الأردن، شمال البحر الميت، تُعدُّ أقدم مدينة في التاريخ، إذ بُنيت قبل دمشق، ويعود تاريخ إنشائها إلى عشر آلاف سنة قبل الميلاد، وهي مدينة النبي موسى عليه السلام، سكنها الكنعانيون قبل 9600 ق. م، واحتلها الهكسوس بين 1750 - 1600 ق. م. جاء وصفها على لسان البغدادي في معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، 1957م، ج2/217.
- (49) زاد في ج: بيت المقدس.
- (50) - سقط من دوب.
- (51) القول: جزء من الشاهد الشعري اللاحق.
- (52) - البيت: لم تذكر كتب التراجم واللغة والنحو صاحب البيت، ومنهم من ذكره فقال: مجهول القائل. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج1/288، والكتاب، سيبويه، ج1/319، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد، نور الدين الأشموني ت: 900هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج1/150.
- (53) - سورة البقرة، الآية: 58.
- (54) - سقط من دوب.
- (55) - سورة البقرة، الآية: 58.
- (56) - زاد في ج: قيل في بعض الشروح: أخرج المعطوف والمعطوف عليه وهما يغفر وسنزيد مخرج الجزاء إعلاماً بأن كلا منهما جواب الأمر وهو قولوا.
- (57) - سقط من دوب.
- (58) - سورة البقرة، الآية: 137.
- (59) لأن الباء التي تفيد معنى الإبدال بين طرفين، على أن يحل أحدهما مكان الآخر، فإنها تدخل بينهما على المتروك.
- (60) البحر المحيط: ج1/317.
- (61) - سورة البقرة، الآية: 59.
- (62) - زيادة في د.
- (63) زاد في ج: وعلى تقدير التسليم فالاختصار في أفعال القلوب جائز دون الاختصار عند قيام القرينة عند البعض، وما نحن فيه اختصار، والاختصار أيضاً جائز عند البعض، ولذلك قال صاحب الليث ومن خصائصها عدم جواز الاختصار على الأشهر.
- (64) النبطية: قومٌ مكوّنون من عدة قبائل، بنوا مملكةً قويّةً في شمال الجزيرة العربية على طريق البخور التجاريّ الممتدّ من المحيط الهنديّ إلى موانئ دول الشرق أوسطيّة على البحر الأبيض المتوسط، وسيطروا عليه، واستخدموا الخطّ الآرامي، وعاصروا ثمود والصفييين والأدومييين والمؤابيين، وامتزجوا بهم، وعمرت حضارتهم من العام 169ق. م حتّى نهاية القرن الأوّل الميلاديّ، أي: ما يقارب عام 106م، وقيل: إنهم بنوا البتراء في الأردن. ينظر: كاب تاريخ العرب القديم، توفيق برو، دار الفكر، ط2، 1422هـ - 2001م، ص99-1105.

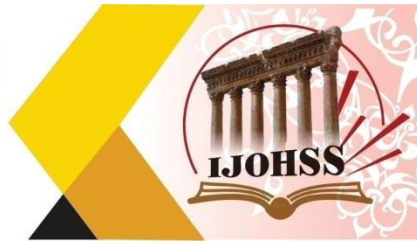


- (65) - سقط من د.
- (66) - سقط من د.وب.
- (67) - سقط من د.
- (68) - سورة الأعراف، الآية: 162.
- (69) - سقط من د.وب.
- (70) - سورة الأعراف، الآية: 162، واللفظ "منهم" وليس "عليهم".
- (71) - سورة البقرة، الآية: 59.
- (72) - سورة البقرة، الآية: 60.
- (73) - سورة البقرة، الآية: 72.
- (74) - البخاري: الإمام البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، ت256هـ، حافظ للحديث النبوي الشريف، وفقه، من علماء الحديث والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة، له الجامع الصحيح صحيح البخاري. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج2/322، والنجوم الزاهرة في أعيان المائة، الحنفي، ج3/25، صحيح البخاري شرح فتح الباري، ج1/458-459، رقمه: 278، وتفسير الطبري، ج19/190-191.
- (75) - مسلم: هو مسلم بن الحجاج، يُكنى بأبي الحسن، من رواة الحديث النبوي، ومن علماء الحديث عند أهل السنة والجماعة، له صحيح مسلم. ينظر: صحيح مسلم، مسلم بن حجاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2001م، ص3، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، يحيى بن شرف، مقدمة الشيخ خليل مأمون شحيا، دار المعرفة، بيروت، 2003م، ج11/17، صحيح مسلم شرح النووي، ج2/898، رقمه: 754.
- (76) - الترمذي: أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، 209-279هـ، من مؤلفاته التي جمع فيها الحديث النبوي: الجامع الكبير الذي يُعرف بسنن الترمذي، وهو أول من اشتغل في الفقه المقارن. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13/271-277.
- (77) - النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي 125-303هـ، إمام من أئمة الحديث، وراو له، من مصنفاته في الحديث: السنن الصغرى والسنن الكبرى المعروف بسنن النسائي. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج14/125-135.
- (78) - أبو هريرة: سبق التعريف به، والحديث في مسنده ج16/67، 67 رقمه: 8158.
- (79) - سقط من ج. اللسان، ابن منظور، مادة "أدر".
- (80) - كتاب طرح التثريب في شرح التثريب، أبو الفضل، عبد الرحمن بن الحسين العراقي ت806هـ، أكمله ابنه: أحمد، الطبعة المصرية القديمة، دار إحياء التراث العربي، ج2/223.
- (81) - اللسان، مادة "رمي".
- (82) - ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ج3/237.
- (83) زاد في ج: والمصنف ليس بصدد وصف العصا، فحمل كلامه عليه غير مناسب، فالوجه الحمل على وصف الحجر.



- وردت قصة العصا في بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج45/13، والتفسير الكبير، مفاتيح الغيب، الرّازي، ج157/12. وهي من الإسرائيليات، ينظر: كتاب الدخيل في التفسير أصوله وضوابطه، إبراهيم عبد الرحمن خليفة، دار الكتاب بمصر، ج89/1.
- (84) - ينظر: حاشية السالكوتي على كتاب الموطأ للتفتازاني، ج116/2، والإكليل على مدارك التنزيل وحقائق التأويل للإمام النسقي، محمد عبد الحق الهندي، ج390/1.
- (85) - سقط من د.وب.
- (86) - صاحب المفتاح: يريد السكاكي. ينظر: تفسير القنوي، ج304/3، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج297/1.
- (87) زاد في ج: بحذف يضرب.
- (88) - سورة النساء، الآية: 19
- (89) - سورة يوسف، الآية: 26.
- 90 - سورة البقرة، الآية: 60.
- 91 - سورة المائدة، الآية: 88.
- 92 - سقط من (د).
- 93 - سقط من (د).
- 94 - سورة البقرة، الآية: 57.
- 95 - سورة البقرة، الآية: 60.
- 96 - ورد اللفظ "نفسه" في باقي النسخ.
- 97 - زيادة في الحاشية.
- 98 - زيادة في (د).
- 99 - سورة المائدة، الآية: 88.
- 100 سقطت فيه من باقي النسخ.
- 101 - سورة آل عمران، الآية: 130.
- 102 - سقط من (د).
- 103 - سورة البقرة، الآية: 60.
- 104 - يريد كتاب المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم، محمود بن عمرو الزمخشري (538)، تح: علي بو ملحم، شرحه ابن يعيش. والتفسير وارد في الكشف، الزمخشري، ج417/1، والتحرير والتنوير، ج298/1.
- 105 شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، ج47/2، وشرح كافية ابن الحاجب للجامي، الفوائد الضيائية، ج1/2.
- 106 - سورة آل عمران، الآية: 18.
- 107 - سقط من (ب) و (د).
- 108 - يريد كتاب المفصل للزمخشري.
- 109 - شرح الرضي على الكافية، ج47/2.

- ¹¹⁰ الكافية، هي مصنف في النحو العربي، ألفه ابن الحاجب، وشرحه، له عدة شروح أخرى، البلغة في تاريخ أنمة اللغة"، مجد الدين، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي "ت817هـ"، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ - 2000م ص140، و"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي "ت911هـ"، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ج2/134-135، مثال ماورد في متن النص، ينظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي الاسترأبادي، ج49/2.
- ¹¹¹ - سقط من (د).
- ¹¹² - شرح ألفية ابن مالك، ج1/740.
- ¹¹³ - سورة البقرة، الآية: 60.
- ¹¹⁴ - التغلبون: قبيلة عربية عاشت في شبه الجزيرة العربية، خاضوا حرباً شهيرة، اسمها حرب البسوس، مع أبناء عمومتهم من كليب.
- ¹¹⁵ حاشية القنوني على تفسير البيضاوي، ج1/ والكشاف، الزمخشري، ج1/، وتفسير الألوسي روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1/274.
- ¹¹⁶ - سقط من (د).
- ¹¹⁷ - سقط من (د).
- ¹¹⁸ - الصحاح، الجوهري، ج1/393، مادة "فرقب".
- ¹¹⁹ - سورة يوسف، جزء من الآية: 99، ومصر: سجن يوسف عليه السلام في سجن بوزير في مصر مدة سبع سنوات، كان الوحي ينزل عليه فيه، ويقع السجن في صعيد مصر، ثم صار يوسف عزيز مصر أمين خزانها. ونزلت سورة يوسف على قلب محمد صلى الله عليه وسلم مؤاساة له بعد أن فقد عمه أبا طالب، وزوجه خديجة رضي الله عنهما. علماً أن العلماء اختلفوا في تحديد مصر. ينظر: كتاب حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين، أبو بكر السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1387هـ - 1967م، ج1/23-32.
- ¹²⁰ مصر: اسم ساكن الوسط، إذا أريد به اسم المكان فهو منصرف، ويُمنع من الصّرف إذا أريد به الأرض أو البلد. ينظر: المفصل في علمي النحو والصّرف، د. سامي عوض، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دامعة تشرين، اللاذقية، ج1/33.
- ¹²¹ - سقط من (ج).
- ¹²² - سورة المائدة، الآية: 21.
- ¹²³ سقط اسم من (ب و د).
- ¹²⁴ - سقط من (د).
- ¹²⁵ - الاستعارة بالكناية: قسم من أقسام الاستعارة، إذ تنقسم الاستعارة إلى قسمين أساسيين، ينقسم كل منهما إلى قسمين، هما الاستعارة المكنية، الاستعارة التصريحية، وهذه تنقسم إلى تحقيقية وتخيلية، وتنقسم كل منهما إلى قطعية واحتمالية، فتكون منها الاستعارة التصريحية التحقيقية القطعية، والاستعارة التصريحية التخيلية القطعية، والاستعارة التصريحية الاحتمالية تحقيفاً وتخيلياً، والاستعارة بالكناية التي يكون فيها الطرف المذكور هو المشبه. ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، 373-374، 379.



- ¹²⁶ - الاستعارة التبعيية التحقيقية: هي الاستعارة التصريحية التي يكون فيها المستعار له محققاً حساً، أو التي يتحقق معناها حساً أو عقلاً، ويكون فيها اللفظ المستعار اسماً مشتقاً أو فعلاً.
- ¹²⁷ - الاستعارة التصريحية التبعيية: هي عين السابقة؛ لأن كون الاستعارة تصريحية فهي تحقيقية.
- ¹²⁸ - الاستعارة بالكناية: فسرها السكاكي بذكر المشبه وإرادة المشبه به، أراد بها المعنى المصدري، ويفهم من إرادة المعنى المصدري أن المستعار هو لفظ المشبه والاستعارة التصريحية، أو هي تقدير إطلاق المشبه به على المشبه، وذكر المشبه وإرادة المشبه به ادعاء. الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة، تأليف: الشريف الجرجاني، الحسن بن علي بن محمد (ت: 812هـ)، تج: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت) ص 394.
- ¹²⁹ سقطت تحقيقية من (ج).
- ¹³⁰ - الشاعر زياد كما ورد في المخطوط: هو زياد الأعجم بن سليمان، أو ابن سليم، أو ابن سلمى، أو ابن جابر؛ إذ رد المؤرخون في كنيته، أبو أمامة العبدى، من فحول الشعر العربي القديم في العصر الأموي. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، ج 1/421.
- ¹³¹ - سقط من (د).